بذلك امر لا وان اقام بحضوره كره ان لحقه بافامته وحشه كذا قاله سلا اخرج وتقدم الكلام على ذلك
ويجيب من سمع الاذان بانه يقول كما قاله الا في الحيعلتين والصلاة خير من النوم في الحلاصة وسمع الاذان
فعليه ان يجيب وان كان جنبا الان اجابة المؤذن ليست باذان وفي فتاوى قاضي خان اجابة المؤذن فضيلة
وان تركها الايام واما قوله عليه السلام من لم يجب الاذان فلا صلاة له فمعناه الاجابة بالقدم لا باللسان فقط
وفي المحيط يجب على السامع للاذان والاجابة وينبغي مكان جمع على القلايح الصلاة لاهول ولا قوة الا بالله وكان
حي على الفلاح ماشا الله كان ومالم يشا لم يكن لان اعادة ذلك بشبه الاستهزاء لانه ليس بتشهد ولا تقليد اذا
اذا قال الصلاة خير من النوم فانه يقول صدقت وبررت ولا يقيم السامع ولا يسلم ولا يرد السلام ولا يشتغل
بشئ سوى الاجابة ولو كان السامع يقرأ يقطع القراءة ويجيب ولو كان في المسجد يجيب حين يسمع ليس عليه الاجابة
ولو كان خارج اجاب بالقدم ولو اجاب باللسان لا بدأي القدم لا يكون مجيبا على ان الاجابة المطلوبة من الشارع
بقدمه لا لسانه قال في البحر وقال الحلواني الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد
لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد حتى سمع الاذان ليس عليه الاجابة وفي الظهيرية ولو كان الرجل في المسجد يقرأ
القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجاب بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويجيب والعلم مقدم على القرآن
الحلواني والظاهر ان الاجابة باللسان واجبة للامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل
ما يقول اذ لا يظهر قرينة تصرفه عن ظهر الوجوب لانه يشبه عدم الالتفات اليه والتشاغل عنه وفي الغنية
سمع الاذان وهو يشرع في الاولى ان يقف سلمه ويجيب وعن ابي يوسف رضي الله عنه اذا سمع الاذان قائما لا بعد فراغه فكان
تضع مغزلها وابر هيم الصايغ يلقي المطرقة من يده وفي المجتبى في ثمانية مواضع اذا سمع المؤذن لا يجيب في الصلوة سماع
خطبة الجمعة وثلاث خطب الموسم والمبارزة وفي تعليم العلم وتعليمه والجماع والمستراح وقضاء الحاجة والغوط قال الاوزجندي
لا يشتغل بالسنة ولا بالطايف والنفل لا يجوز اذا نهما وكذا شتا وهما انتهى والمراد بالشتا الاجابة وكذا الاتحاف الاجابة عند الاقامة
كما مر جوابه ويقطع قراءة القرآن لو تذكر ويجيب المؤذن ولو يسجد لانه اجاب بالحضور كما تقدم ويجب المطلق الاقامة
اذا سمعها كالاذان قال في فتح القدير واجابة الاقامة مستحبة وفي غيره ان يقول اذا سمع قد قامت الصلوة اقامها الله
وادامها الى يوم القيمة وقيل لا يجيب الاقامة لانها ليست باذان وهو يشير الى الافضل ان يتفقا الاجابة لكون الاجابة
مكان واحد صيانة للسنة بعد الاقامة واحضر الامام بعدها لا يعيد هاكذا في البزازية هذا باب شروط الصلوة وهي
جمع شرط وهو ما يتوقف عليه الشئ ولا يدخل فيه لم يقل التي تتقدمها لان من قال اجعل صوتي كالشبه بالصوت اذ ليس
الشروط ما لا يكون مقدما حتى يكون احترازا عن هي اي الشروط طهارة بدنه من حدث اصغر واكبر وخبث حقيقي
وهي النجاسة مغلظة او مخففة وطهارة ثوبه وطهارة مكانه من الثاني وهو الخبث وهذه العبارة احسن من عبارة الكنز
فان الاحسن والخبث ما فيه شرعية فانه يلاحظ عند الي غاية استعمال المزيل والخبث عين مستقذرة شرعا وقد علمت
ان الخبث يقوله ان قليله لما نع بخلاف قليل الحدث اما طهارة بدنه من الحدث فبانية الوضوء والغسل من الحدث فيقوله
صلى الله عليه وسلم تتوضأ ان بول فان عامة عذاب القبر منه وفي حديث لمسلم مالك يا عمر قد بلت علم يديك الماء
طهارة ثوبه فلقوله تعالى وثيابك فطهر فان الاظهر المراد ثيابك فالمطلوب سر وان معناه طهرها عن النجاسة وقد تحمل
في الاية

في الاية غير هذا لكن الارجح ما ذكرناه وهو قول الفقها وهو الصحيح كما ذكره النووي في شرح المهذب كما عنه
مولانا صاحب البحر فيه والعموم الحديثين السابقين واذا وجب التطهير عما ذكرناه في الثوب وفي المكان بالاولى
بل وفي الملابس الزم المصلي بقصر انفصاله بخلافها واراد بالخبث المغلظ المانع الذي فوقه في باب الانجاس فلا يرد
عليه الطلاق واشار باشتراط طهارة الثوب الى انه لو حمل نجاسة ما نعة فان صلاته باطلة فلذا كان النجاسة
في طرف عمامته او مندیله التي في ذلك الطرف على الارض وصلى فانه ان تحرك بحركته لا يجوز لانه تكلف الظهر بسبب
حمل النجاسة وفي الظهيرية الصبي اذا كان ثوبه نجسا وهو يجب فجلس على حجر المصلي وهو يتمسك بالمصلي فاذا وقع
على راس المصلي وهو يصلي كذلك جازت الصلوة وكذلك الجنب او المحدث اذا حمل المصلي ان الذي يحمل المصلي
فلم يصر المصلي حاملا انتهى كذا في البحر وستة عورته للاجماع على انه فرض في الصلاة كما تقدم فرادى ومن
الفضل الى ان حدث بعض الحالكية فخالف فيه كالفاضل سماعيل وهو لا يجوز بعد تقرر الاجماع وبعضده قول تعالى
يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ثيابكم عورة عند كل صلاة الطلاق اللام الحمل في
الاول وعكسه في الثاني وفي الصلاة عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حايض الا بخمار اي البالغة سميت حايضا لانها
بلغت سن الحيض والتقييد بالحايض يخرج التي دون البلوغ لما قال في المحيط مراهقة صلت بغير وضوء وعرايانة
تؤمر بالاعادة ان صلت بغير قناع فصلاتها ناقصة استحسانا لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل صلاة حايض بغير
قناع ولا يقينا ولغير الحايض ولان ستر العورة الراس لا يسقط بعذر الرق فبعذر الصبا اولى لانه يسقط بعذر
الصبا الخطاب بالفرايض بخلاف غيره من الشرايط لا يسقط بعذر الصبا انتهى قال اهل اللغة سميت العورة عورة
لقبح ظهورها ولبعض الاعضاء ما خوذة من العورة وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين والكلمة
العوراء القبيحة وهي اي العورة للرجل ما تحت سرته الى ما تحت ركبته فالسرة ليست من العورة بخلاف الركبة وقال
الشافعي واحمد التركبة ليست من العورة وعن احمد هي المنزل والدبر فقط وعن مالك مثله كما حكاه العيني في شرح الكنز
ولما قال صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته ورد بما دون سرته حتى يجاوز ركبتيه وكلة الى
بعضهم على الكل حتى وما هو عورة منه اي من الرجل عورة من الامة مع ظهرها وبطنها وجنبها الطلق منه
فتشمل الفخذ والدبر والمانيه والمستدعاء عند ابي حنيفة وما عدا ما ذكر ليس بعورة منها سوى كان لها
اوكنا وسافا للحج وقد اخرج عبد الرزاق باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه انه ضرب امة تقنعة وقال
اكشفي راسك ولا تشبهن بالحرايز فان فلانة منع عمر اماء من التشبه بالحرايز فقلن جاب عنه بعض الحلابان السفها
جرت عادتهن بالغرض للاماء فخشي عمر ان يلتبس الامر فتتعرض اليهن الحرايز فكون الفتنة اشد وهو معنى قوله
عز وجل ذلك ادنى ان يعرفن فلا يوذين بعلامتهن عن غيرهن ولم يذكر الجنب في الوقاية والكنز وغيرهما من المتون
وبه صرح في الغنية حيث قال الجنب تبع البطن والاوجه ان ما بين البطن تبع لما تحته ولو اعتقت وهي في الصلاة
مكشوفة الراس ونحوه فستر تها بعمل قليل اذا كن جاز بمكثير او بعد ان كذا فوكثير وان كثير في قيده
الزيلعي بان تؤدي كذا بعد العلم بالعتق فشرط علمها وبه صرح في بعض الفتاوى لكن في المجتبى انها لو صلت شهرا
بغير قناع ثم علمت بالعتق منذ شهر فتحيضها وفي الخانية اذا انكشفت عورته واداها كما علم بذلك لا علم